الجماهيرية .. مستقبل البشرية

44

حسن أبو يوسف اللويثي

الجماهيرية
مستقبل البشرية

إن الغافلين .. إن الجاهلين من حولنا الذين لا يملكون بعد قيام الجماهيرية إلا الإستغراب والتعليق من أين أتت الجماهيرية ؟.

لا يعلمون هؤلاء السذج الذين اجتازهم التاريخ والحياة .. لا يعلمون ان الجماهيرية تأتي إليهم وأنه لا مندوحة من قيام الجماهيرية في كل مكان ..

حسن أبو يوسف الدويشي

« مـــدخـل »

« الجماهيرية نهاية المطاف »

لا مندوحة من قيام الجماهيرية في كل مكان من العالم .. ذلك أن الجماهيرية هى الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من اجل الانعتاق النهائي ، وهى نهاية المطاف لحركة الشعوب نحو الحرية والسعادة ..

ان التطور الكفاحى للشعوب والذى تم بشكل مستمر وعبر كل العصور ، يشير الى كل ذلك وهو حتما سيؤدى في نهاية الأمر الى تغيير كامل وجذرى لمجتمعات الدكتاتورية والتسلط والاستغلال نتاج العلاقات الظالمة ..

واذا كانت الشعوب لم تحسم الصراع بعد لصالحها الا انها تعبر كل يوم عن زحفها نحو عصر الجماهير بأشكال قد لا تبدو واضحة لنا احيانا وقد تبدو لنا في شكل انقلابات أو تمرد أو عصيان أو مظاهرات أو اعتصام أو انفصال .

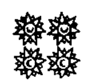
لقد عبرت الشعوب عن ذلك طوال فترات تاريخية موغلة في القدم ، بداية من عصور الملكيات التى كان فيها الملك يملك الأرض ومن عليها والتى تجاوزتها البشرية الى عصور الجمهوريات البرجوازية ليصبح من حق الشعوب أن تختار من يحكمها وينوب عنها ..

إن العصور التى كانت فيها الشعوب تساق كالقطيع ، وكانت اقصى ما تطمح إليه ان يكون لها نواب يمثلونها مع الملك أو يسوسونها نيابة عنها قد ولت الى غير رجعة ، بل اصبحت مدعاة للسخرية والتهكم ..

ان كل ذلك لم يعد مقبولا ولا معقولا بعد انبلاج عصر الجماهير ، وقيام الجماهيرية فوق الأرض وتحت الشمس .. اذ انه لم يعد هناك أى مبرر ان يحكم احد نيابة عن الجماهير أو يسوس حياتها نيابة عنها ..

وان الجماهير الشعبية اليوم في كل مكان من العالم أصبحت تدرك ان أدوات الحكم كافة لاتعبر عن طموحاتها

وآمالها في حياة حرة سعيدة .. وهى تعبر كل يوم عن رفضها لتلك الادوات الدكتاتورية سراً وعلنية، بما يشكل ارهاصات حقيقية لزحف الجماهير الشعبية نحو عصر الجماهير ونحو عصر الجماهيريات بعد ان ادركت أن الجماهيرية هى مستقبل البشرية ..



« الحكم الملكي المطلق »

« فكرة الحق الالهى في السلطة »

هذه الفكرة تقترن دائما بمفهوم اسطورى مفاده تقديس الحاكم على اعتبار أنه قد فوّضه الله بالسلطة والحكم ممثلا له على الأرض مالكا لكل من عليها .. وقد تصل هذه الفكرة إلى حد تأليه الحاكم والانصياع لكل ما يمليه ..

فقد كان سائداً ابان العصور الوسطى أن الملكية تستند إلى تفويض إلهى لايمكن معارضته ولا يجوز الطعن فيه .. وان الملك هو ظل الله في الأرض يجب اطاعته وتنفيذ كل أوامره ولا اعتراض على سلطانه .. فالله هو منشىء السلطة الملكية يمنحها لمن يشاء وينتزعها ممن يشاء ، والملوك ليسوا مسؤولين الا امام الله وحده ..

ان تلك الفكرة نجد صداها في الانظمة التيوقراطية التى تبنى دعائمها على الطاعة الدينية متمثلة في طاعة البابا

الذى يدعى الصلة بالله ويعزز سلطانه بحق إلهى وله في رقاب الناس حق الطاعة العمياء بوصف البابا مميز بسلطاته الروحية ووظائفه الدينية التى يستطيع بها أن يشرع وأن يغفر السيئات نيابة عن الله

وهكذا تسنى للملوك التحكم في رقاب الجماهير من منطلق الحق الالهى الذى منحهم السلطة والوكالة والانابة والطاعة ..

في حين بنت الكنيسة سلطاتها على المنطق ذاته ، فمن يقاوم الكنيسة كمن يقاوم أوامر الله واللعنة على من يعصى كل تلك الاوامر ..

غير ان الصراع بين السلطة الملكية والسلطة البابوية والذى تمثل في المنازعات بين الكنيسة من جهة والامبراطورية من جهة أخرى قد طور تلك الفكرة الى فكرة أخرى مفادها أن السلطة وان كانت إلهية المصدر فإن الأمر يحتّم على الشعب أن يختار من يمارسها .. والتى عرفت بنظرية

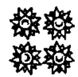
الحق الالهى غير المباشر . أى بمعنى آخر الفصل بين السلطة وبين الحاكم الذى يمارسها .

لقد رأت الكنيسة البابوية بوصفها سلطة روحية انه على الملوك – على أقل تقدير – أن يحترموا قواعد ومبادىء معينة تربط بين الحاكم والمحكومين .. كما رأت ان لها الحق في وضع تلك المبادىء والقواعد .. الأمر الذى قاد الى منازعات واصطدامات بين السلطة الزمنية متمثلة في شخصية الملوك والسلطة الروحية متمثلة في شخصية البابا .

وفي القرن السابع عشر تمكن الملوك من تحدى الكنيسة وهزيمتها خاصة وان الكنيسة قد مرت بفترة طويلة من الصراع على السلطة هز كيانها من خلال الصراع الدينى بين الطوائف الدينية المتنافرة .. الأمر الذى أدى الى الاعتراف بحق الشعوب في مقاومة أى اضطهاد دينى أو سلطوى ملكى مما جعل فكرة الحق الالهى في الحكم تنهار فوق رؤوس الملوك ذاتهم ..

ولا شك ان فكرة الحق الالهى ليست سوى ذريعة

لتبرير السلطة المطلقة للملوك والبابوات من منظور أسطورى وهمى لا يمت الى الواقع والحقيقة بصلة .



« قفـــزة اخرى »

« قفــزة أخــرى »

لم تكن عملية تقييد سلطة الملوك ، الاقفزة أخرى في التطور السياسى . بعد أن تكللت تحديات عقيدة الحكم الملكى بحق إلهى بالنجاح في النصف الأول من القرن السابع عشر ..

ان كل ذلك قد افرز مفهوما جديداً في السياسة والحكم مفاده : ان الملوك انما يمثلون الشعب على اسس يرتضيها الشعب نفسه . وهذا ما عبر عنه بالقول « الشعب صانع الملوك » ..

وهكذا انتقلت فكرة الحق الإلهى إلى فكرة الحق الشعبي في صنع الملوك .. واعتبر ذلك الانتقال قفزة خطيرة .. بل إن الامر تطور الى حد تعيين مجلس يضم الاعيان لمساعدة الملك في ابداء الرأى والمشورة ، يضاف

الى ذلك أن ممثلين عن المقاطعات يدعون إلى الادلاء بآرائهم في بعض القضايا ، من اجل الحد من ممارسة السلطة الملكية المطلقة وذلك بوضع قيود وقواعد معينة يوافق الملك على التقيد بها .

وعلى الرغم من تلك القفزة فإن الملوك احتفظوا بسلطتهم .. خاصة وانهم هم الذين كانوا يعينون المستشارين ويختارون الممثلين ..

واذا كانت سلطة البرلمان الانجليزى في نهاية القرن السابع عشر آخذة في تقييد سلطات الملك في عدد من الميادين ، فإن دولا أخرى كان الملوك فيها يصولون ويجولون بكامل سلطاتهم ..

حتى أن البعض رأى أن فكرة الحق الالهى في الحكم قد بعثت من جديد على يد بعض الملوك من امثالهم : لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر في فرنسا حتى عام ١٧٨٩م ، وغليوم الثاني في المانيا قبل الحرب العالمية الأولى .. بغية اضفاء صيغة مقدسة على حكمهم المطلق ..

« العقد الاجتماعي »

« فكــرة تبريرية »

فكرة العقد الاجتماعى فكرة وهمية تفترض وجود عقد بين الحكام والرعايا يستمد بموجبه الحكام الشرعية في الحكم والسلطة ..

وفكرة العقد الاجتماعى ليست في الواقع من شيء اذ ان احداث التاريخ لم تسجل لنا أن شعباً قد وقع عقداً مع أى حاكم كان،تنازل بموجبه عن سيادته وشرعيته لذلك الحاكم .

ولم تكن فكرة العقد الاجتماعى سوى فكرة تبريرية ، الهدف منها اضفاء الشرعية على سلطة هذا الحاكم أو ذاك .. ولذلك نرى افتراضاتها متناقضة لتتكيف مع كل عصر ومع نوعية أى حكم سواء أكان حكما ملكيا أو جمهوريا.

وتنسب فكرة العقد الاجتماعى الى ثلاث من المفكرين هم :

- توماس هوبز 1588 ـ 1679 م .
- جون لوك 1632 ـ 1704 م .
- جان جاك روسو 1712 ـ 1778 م .

وتقوم فكرة العقد الاجتماعى على افتراض حالتين :

- حالة الطبيعة « الفطرة الأولى » .
- حالة العقد « التعاقد » .

هوبز يرى ان الانسان بطبيعته يميل إلى العدوان والتناحر والصراع ولكى يتخلص من جملة تلك الشرور لابد له أن يتنازل عن حريته إلى سلطة تنظم أمره . . الأمر الذى أدى بالانسان إلى الانتقال إلى حالة أفضل فأوجد العقد الذى تنازل بموجبه كل الأفراد عن كل ما يملكون إلى طرف ثان ليس طرفاً في العقد ، وبالتالى فإن جميع السلطات آلت إلى هذا الطرف الثاني بمقتضى العقد وبدون قيد . .

وواضح ان افكار هوبز للحكم ما هى الا تبريراً للحكم الملكى المطلق بوصفه كان أحد المقربين من عائلة ستيوارت المالكة في انجلترا ..

ولم تخرج افكار جون اوك ايضا عن كونها تبريراً لعصر تميز بالتمرد على الملوك وبتقييد سلطاتهم .. فقد كان حزب الهويج . الذى ناهض سلطات ملوك آل ستيوارت في أمس الحاجة الى فقه يدعم برامجه ويرسخ افكاره التى اعتبرت آنذاك ثورية .. فأفترض لوك ان الحالة الطبيعية الأولى هى حالة من الحرية والمساواة والعدالة ، الا أن عدم الاستقرار الذى ساد تلك الحالة حتم وجود هيئة أو شخص غير متميز يحمى الافراد .. وبالتالى قام أولئك الافراد بالتنازل عن بعض من حقوقهم الى شخص آخر هو طرف في العقد له حقوق وعليه واجبات وفي هذا كان لوك يرى الضمان لعدم دكتاتورية أى حاكم .. فالافراد لهم الحق في تقييد سلطة الملوك وخلعهم أن اقتضى الأمر ..

اما جان جاك روسو أحد مفكرى الثورة الفرنسية فإن افكاره جاءت منسجمة مع التطور السياسى في فرنسا آنذاك، بل أن روسو بافكاره السياسية قد مهدلقيام الثورةالفرنسية..

ويرى روسو ان حالة الفطرة الأولى حالة مثالية سعد فيها الفرد اكثر مما سعد في أى وقت آخر ..

غير أن روسو يرى ان حياة الجماعة هى وحدها الكفيلة بالارتقاء بحياة الانسان .. وبموجب العقد تنازل الافراد تنازلا كلياً عن جميع حقوقهم لا لشخص بعينه أو هيئة ما وانما لمجموعهم .. وهذا ما اطلق عليه روسو « الارادة العامة » التى تعنى اجتماع كل ارادات الأفراد ومن هنا جاء مبدأ سيادة الأمة وظهرت فكرة الوكالة في ممارسة السلطة .. ويلاحظ ان افكار روسو بقدر ما تشكل إرهاصة للثورة الفرنسية ، فإنه يمكننا القول أنها تبريراً لكل ما جاءت به الثورة الفرنسية ..

«عصر الجمهوريات»

« عصر الجمهوريات »

يقترن عصر الجمهوريات بقيام الثورة الفرنسية 1789م التي تعتبر تغييراً خطيراً في صلب المجتمعات الملكية الاقطاعية الاوربية .. وهى التى شكلت بداية العد التنازلى للانظمة الملكية .. واعتبرت حدثاً تاريخياً عظيماً هز أركان الممالك .. وارتعدت له فرائض الملوك والسلاطين .

ولكن الحقيقة فإن الثورة الفرنسية لم تكن في حقيقتها إلا استجابة لجملة المشاكل التى كان يعيشها الشعب الفرنسى والكامنة في صلب الملكية الفرنسية والمجتمع الفرنسى ذاته .. حيث كان الشعب الفرنسى يعيش مجتمعاً ملكياً اقطاعياً يسوده التمايز الطبقى .. وتمزقه الصراعات السياسية ولم يكن تحطيم سجن الباستيل العتيق إلا تعبيراً عن الهيجان والتململ ، وتمرداً على السلطة الحاكمة .

فلم تكن الجماهير ولا حتى الأفراد الذين شاركوا

مشاركة فعالة في الثورة . يدركون تماما ، منذ البداية ، ماذا يريدون على وجه التحديد ، وماهو نظام الحكم الجديد .. الأمر الذى سهل عودة الملكية إلى فرنسا من جديد ..

وحتى بعد عودة الجمهورية مرة أخرى حرمت الجماهير من ثمرة انتصارها ، فالسلطة قد آلت إلى الأحزاب . أما الثورة فقد أصبحت مجرد تاريخ وذكرى ..

«عالم الاضطهاد»

« العالم يتقلب ولم يتغير »

عالم اليوم ، عالم مبنى على اسس ظالمة واستغلالية . وهى التى انتجت مجتمعات الجور والعسف والاستغلال والدكتاتورية .. فالانظمة السياسية في عالم اليوم مبنية على قواعد ظالمة تقسم المجتمع الى قسمين : —

— اقلية حاكمة .

— اغلبية محكومة .

هذه الاقلية الحاكمة تتشكل في أى شكل من اشكال الادوات السياسية الدكتاتورية « فرد ، حزب ، ائتلاف حزبي ، مجلس ، طبقة .. الخ » .. تمارس تسلطها وتحكمها على الأغلبية الساحقة المحكومة ..

كما أن الأنظمة الاقتصادية في عالم اليوم ايضا نجدها تقوم على اسس وقواعد ظالمة تبيح الاستغلال والتحكم

والعبودية .. وهى التى انتجت : —

— طبقة مستغِلة « اقلية »

— طبقة مستغَلة « اغلبية »

بمعنى اقلية تشكل طبقة السادة تجمع في يدها كل الثروة وتسخر الغير لخدمتها .. واغلبية تشكل طبقة العبيد تنتج لحساب الاقلية المستغلة ..

ان هذه الوضعية السياسية والاقتصادية لا تختلف في كل الانظمة والمجتمعات القائمة في العالم الآن ، بالرغم من تباين مسمياتها ، بداية من المجتمعات الرأسمالية والتى تتحكم فيها رأسمالية الفرد ، ومروراً بالانظمة الاصلاحية ذات الحلول التلفيقية ، ونهاية بالانظمة الماركسية والتى تتحكم فيها رأسمالية الدولة ..

ان جملة من المعطيات السياسية والاقتصادية قد توافقت وتطابقت تماما في كل تلك الأنظمة مكّونة ذات العلاقات الاجتماعية الظالمة ..

فالدفاع في كل تلك المجتمعات القائمة على العلاقات الظالمة ، ليس مسئولية كل مواطن ، بل مسئولية مجموعة من المواطنين « الجنود » يموتون نيابة عن الآخرين .أى نيابة عن الأقلية الحاكمة والمالكة للثروة .

ان ما يسمى بالجيوش النظـامية قد تم قولبتهـا وتأطيرها وتكييفها بما يضمن استمرارية تسلط الأقلية الحاكمة وتحكمها في الأغلبية .. فالجيوش النظامية هى أداة الأقلية الحاكمة لحماية مصالحها وتحت شعار حماية الوطن والأرض .. وهى أداتها التى تحركها لقمع الانتفاضات الجماهيرية والهيجان الشعبى ..

هذا القول يصدق من زاوية أخرى حين تغدو الجيوش النظامية بيادق يحركها كبار الجنرالات لتحقيق مآرب سلطوية بمعنى أن تتحول الجيوش النظامية إلى أداة صراع سلطوى .. يقف على رأسها أصحاب المطامح السلطوية لتسخيرها ضد أماني وطموحات الجماهير .. والنتيجة واحدة ..

إنه في أحيان كثيرة قد تكون الجيوش النظامية مدفوعة إلى الاستيلاء على السلطة بدافع سيكولوجى ، وهو ليس سوى ردة فعل ضد المجتمع الذى ظلمها وجعلها كبش الفداء في كل مرة .. ان ردة الفعل تلك تتمثل في قيامهم بالانقلابات العسكرية وحكم المجتمع بقوة السلاح .. والخلاصة أن السلاح في هذه المجتمعات الظالمة شأنه شأن السلطة والثروة بيد أقلية وليس بيد كل الناس .

والمرأة في هذه المجتمعات مهانة ومضطهدة ، ليس لها حتى أبسط الحقوق الانسانية .. الشرق ينظر إليها باعتبارها سلعة تباع وتشترى ، وبالتالى فقدت آدميتها وقيمتها كانسان .. وفي الغرب يجبرونها على التخلى عن أنوثتها والخروج من طبيعتها ومن كونها امرأة ..

ففى الشرق لا تتعدى قيمة المرأة عن كونها متاعاً يضمه الرجل الى أمتعته شأنها شأن أى سلعة .. فالرجل هو سيد المرأة .. والمتحدث باسمها ونيابة عنها .. يقرر ما يشاء بمصيرها دون أدنى حق لها في معارضته أو حتى مناقشته فيما يخص أمور حياتها الخاصة ..

وفي الغرب خدعت المرأة بعبارة «المساواة مع الرجل في كل شيء .. تلك الخدعة الكبرى التى انطلت على المرأة الغربية فدفعت ثمنها .. وأجبرت على الخوض في ميادين كثيرة لا تتناسب وطبيعتها البيولوجية .. إنها مجبرة قسراً ومدفوعة من قبل المجتمع إلى التخلى عن أنوثتها ان أرادت البقاء على قيد الحياة .. والخلاصة تقول :

ان احتكار الأقلية للسلطة والثروة والسلاح قد أدى إلى احتكارها لكافة مناشط الحياة .. احتكار الرياضة والثقافة والسياسة والمعرفة وتكييف ذوق ومفهوم وعقلية الانسان بما يضمن استمرارية تحكمها وتسلطها على الأغلبية الساحقة .. وعلى هذا الأساس بنيت كل القوانين الاستغلالية التى تبيح استغلال انسان لانسان آخر وسرقة انسان لانسان آخر وتحكمه فيه وتسلطه عليه ..

«الزحف نحو عصر الجماهير»

« ارهاصات عصر الجماهير »

وهكذا فإن الجماهير الشعبية في العالم بدأت تدرك أن كل الأنظمة التقليدية لا تعبر عن طموحاتها وآمالها ، وان تمثيلها لها مجرد تمثيل خادع .. وهاهى تعبر كل يوم عن رفضها لتلك الأنظمة كافة ، وهكذا فان الصراع بين الجماهير الشعبية ، وبين تلك الأنظمة لن يتوقف .. وهو صراع في حقيقته يشكل إرهاصات لعصر الجماهير . حيث تمتلك الجماهير السلطة والثروة والسلاح .. وبالرغم من أن الشعوب لم تحسم الأمر بعد لصالحها ، إلا أنها تعبر كل يوم عن زحفها نحو عصر الجماهير بأشكال قد تبدو واضحة لنا أحياناً وقد تبدو لنا في شكل انقلابات أو تمرد أو عصيان أو مظاهرات أو اعتصام أو انفصال الخ . واذا كانت الشعوب في فترات سابقة لم تمتلك الصورة المستقبلية لمجتمع يحقق لها الحرية والسعادة ، فإن الكتاب

الاخضر قد رسم لها طريق الخلاص والانعتاق ، من أجل الوصول الى المجتمع الجماهيرى الحر السعيد .

ان الجماهير الشعبية في العالم كله ، بدأت تدرك ان المقولات المطروحة في الكتاب الأخضر شيء جديد وخطير للغاية ، من شأنه ان يغير صورة مجتمعات العسف والجور والاستغلال والدكتاتورية ، ليخلق منها مجتمعات جديدة مبنية على العدل والمساواة ، تحقق حرية وسعادة الانسان وآدميته ، بعد تدمير المجتمعات التقليدية ورفع الاستغلال عن الانسان ، ورفع كل الضغوط السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية عن الفرد . .

وهكذا فإن العالم سيشهد ثورات شعبية جماهيرية عارمة لتصل الجماهير الى السلطة والثروة والسلاح . .

سيشهد ثورات المنتجين من أجل تدمير علاقات الأجرة الظالمة ، ليتحول المنتجين من خانة الأجراء الى عالم الشركاء . . وسيشهد العالم ثورات النساء ، حتى يعود

للمرأة اعتبارها كإنسان ، تقوم بواجباتها التى تستطيعها بيولوجيا ، وتأخذ حقوقها كانسان . . وسيشهد العالم ثورة السود ليعود للجنس الأسود اعتباره ، وينتقم لنفسه ، ليقف على قدم المساواة مع بقية الأجناس . .

وهكذا لن يتوقف الزحف الجماهيرى الشعبي في جميع أنحاء الكرة الأرضية ، حتى تصل الجماهير الى السلطة والثروة والسلاح . .

ان العالم سيشهد كل ذلك مستقبلا . . بعد أن أدركت الجماهير الشعبية ان في الجماهيرية حريتها وسعادتها ومستقبلها

« شعبة المنهج »

سلسلة تعميمات حركة اللجان الثورية

شعبة المنهج و التعميمات

مكتب الاتصال باللجان الثورية

طرابلس الجماهيرية

حسن أبو يوسف اللويثي

حسن أبو يوسف اللويثي